قَصْفٌ مِن كُلِّ الجِهَات: الإعلامِيُّونَ تَحتَ النَّارِ في حَربِ لُبنَان

تقريرٌ مِن إعدادِ
مركزِ الخَليجِ لحُقوقِ الإنسانِ
بِدَعمٍ مِن مُؤسّسةِ مَهَارَات
والشبكةِ الدوليَّةِ للدِّفاعِ عن حُريَّةِ
التَّعبيرِ وتَعزيزِها (آيفِكس)

ديسمبر 2024

قَصْفٌ مِن كُلِّ الجِهَات: الإعلامِيُّونَ تَحتَ النَّارِ في حَربِ لُبنَان

تقريرٌ مِن إعدادِ
مركزِ الخَليجِ لحُقوقِ الإنسانِ
بِدَعمٍ مِن مُؤسّسةِ مَهَارَات
والشبكةِ الدوليَّةِ للدِّفاعِ عن حُريَّةِ
التَّعبيرِ وتَعزيزِها (آيفِكس)

ديسمبر 2024

ifex

مهارات Maharat

GCHR مركز الخليج لحقوق الإنسان

المحتويات

مقدِّمة ____ 5

المنهجية ____ 8

سياقُ التحدِّيات ____ 9

ليس ثمة مكانٌ آمن ____ 14

الهجماتُ عبر الإنترنت ____ 17

تحدياتٌ أُخرى في زمن الحرب ____ 20

الضغوطُ المالية ____ 22

شواغلُ تتعلق بالصحة العقلية ____ 23

الصحفيون الأجانب يواجهون المخاطر ____ 24

مواجهة الدعاية السياسية ____ 26

قانون الإعلام ____ 30

الخاتمة والتوصيات ____ 32

التوصيات ____ 33

الإعلاميُّونَ تَحتَ النَّارِ
في حَربِ لُبنَان

مقدِّمة

أخبر صحفيون ومحامون وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان في لبنان ممن يعملون في سياق الحرب عن تعرُّض أولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير إلى تعدّياتٍ جمَّة. وتشمل هذه القتل والاعتداءات الجسدية والضغط عليهم بُغية فرض الرقابة على عملهم، فضلاً عن الترهيب بواسطة الإنترنت.

وأبلغ كثيرون عن الأضرار التي لحقت بصحتهم البدنية والعقلية، وذكروا أنهم يعوزون الحماية الكافية من قبل الآليات الدولية المصممة لحمايتهم.

منذ اندلاع الحرب في 08 أكتوبر/تشرين الأول 2023، قصفت القوات الإسرائيلية - المدعومة والمسلحة من قبل الولايات المتحدة وحلفاء غربيين آخرين - المناطق المدنية في لبنان بشكل متكرر. ووفقًا لوزارة الصحة اللبنانية، فقد قُتل حتى 40 ديسمبر/كانون الأول 2024، 4047 شخصاً في لبنان على الأقل، وأصيب 16638 شخصاً بجراح منذ بدء الحرب. وا تميِّز هذه الأرقام بين أعضاء الجماعات المسلحة والمدنيين. وقد أوقع بالغالبية العظمى من الضحايا بعد أن شنت إسرائيل هجومها في سبتمبر/أيلول. [1]

على الرغم من أنَّه يُفترض أن يحظى الصحفيون في زمن الحرب بحماية خاصة، فقد استُهدِف العاملون في مجال الإعلام في لبنان، وتعرَّضوا إلى القتل والتشهير بهم بسبب عملهم في نقل الحقيقة. وقد وجد استطلاع أجري عام 2023 في أوساط المصورين الصحفيين العاملين في لبنان أنَّ التعديات عليهم هي من الشيوع بحيث اعتبرها كثيرون جزءاً طبيعياً من عملهم. [2]

(1) إم تي في: تصريح وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال فراس أبيض حول حصيلة العدوان الإسرائيلي.
(2) سكايز ميديا: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمصورين الصحفيين في لبنان

منذ بدء الحرب في لبنان، استهدفت إسرائيل الصحفيين وهددتهم وقصفتهم بشكل مباشر، الأمر الذي أسفر عن مقتل وإصابة العشرات منهم بجراح خطيرة، في تجاهلٍ لما ينبغي أن يحظوا به من حماية دولية.

على الرغم من التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار لمدة 60 يوماً بين الفصائل السياسية في لبنان والحكومة الإسرائيلية في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2024، فقد تم الإبلاغ عن العديد من الانتهاكات للهدنة خلال أيام من دخولها حيز النفاذ، ويخشى الصحفيون المحليون وسواهم أن الاتفاق بالغ الهشاشة، بحيث يُنذر بانهيار تامٍ، الأمر الذي يهدد بتجدد وشيك لمخاطر لا تُبقي ولا تذر.

تجيء الاعتداءات على الصحفيين في لبنان في سياق أوسع هو عمليات القتل المتواصلة واسعة النطاق التي تستهدف الصحفيين في غزة من قبل الجيش الإسرائيلي منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. وفقاً لمنظمة دولية غير حكومية، هي لجنة حماية الصحفيين، فقد قُتل 137 صحفياً وعاملاً في حقل الإعلام على الأقل، حتى 05 ديسمبر/كانون الأول 2024، بمن فيهم ستة في لبنان (استهدفت القوات الإسرائيلية أربعة منهم على وجه التحديد)، خلال حرب غزة. [3]

إن الحق في حرية الرأي والتعبير يتيح أساساً من القانون الدولي يمكّن وسائل الإعلام من العمل بلا رقابة ومضايقة، ويضمن حق الصحفيين في أداء مهامهم بأمان ودونما خوف. ينطبق القانون الدولي الإنساني كذلك على سلامة الصحفيين، بما في ذلك في لبنان.

في حين أنَّه يُفترض أن يحظى الصحفيون في أزمنة الصراعات بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني والأعراف الدولية ذات الصلة، وأن استهدافهم بشكل مباشر إنما يُعد جريمة حرب؛ فإنهم قد تعرضوا إلى الهجمات بشكل مستمر في لبنان. وأمَّا العلامات على سترات الصحفيين، التي تشير دون لبس إلى مهنتهم، فإنها لم تكن بذات نفع في توفير الحماية إلى طواقم وسائل الإعلام أو مركباتهم أو معداتهم.

(3) لجنة حماية الصحفيين: الضحايا من الصحفيين في حرب إسرائيل على غزة.

وكثيراً ما يتم توجيه الغضب العام إلى الصحفيين، وقد لحقت ببعضهم إصاباتٌ خطيرة. يقول بعض الصحفيين إن عناصر في جماعات سياسية هددوا، "بالنَّيل منهم عندما تنتهي الحرب.

إزاء هذه المخاطر، أفاد العديد من الصحفيين بأنهم اضطرُّوا إلى جعل تحركاتهم محدودة مع أنَّ عملهم كان يتطلَّب تمكُّنهم من الوصول إلى الحقيقة والإعلام بها. كما يواجه العديد منهم صعوبات مالية مزمنة، ونقصاً في التأمين ومعدات الحماية.

يواجه الصحفيون في لبنان أيضاً ضغوطاً داخلية تحدُّ من حريتهم في القيام بالعمل الإعلامي ومن قدرتهم على ممارسة مهنتهم. وبصرف النظر عن المخاطر الجسدية المباشرة، فإنهم يواجهون تهديدات ومضايقات مستمرة من بين أوساط المجتمع اللبناني، بما في ذلك التهديدات الموجهة ضد صحفيين ومنافذ إعلامية محددة. وكثيراً ما يتم توجيه الغضب العام إلى الصحفيين، وقد لحقت ببعضهم إصاباتٌ خطيرة. يقول بعض الصحفيين إن عناصر في جماعات سياسية هددوا، "بالنَّيل منهم عندما تنتهي الحرب".

إن الانقسامات الداخلية العميقة في لبنان أثناء الصراع إنما تتجلَّى بدورها على هيئة انقسامات واضحة في التغطية الإعلامية. وقد تصاعد الاستقطاب إلى حد بلغ أن تم اتهام بعض الصحفيين بالخيانة، وتم وصفهم بأنهم "متصهينون"، كما وُصفت بعض الأحزاب بأنها "جهات عميلة"، وصولاً إلى التلميح بأن نهاية عنيفة قد تنتظر هؤلاء.[4] تعيق هذه الاعتداءات قدرة الصحفيين على تقديم تغطية موضوعية، وتحثُّ على ممارسة الرقابة الذاتية.

ثمة آمال في أن قانون الإعلام الجديد، الذي طال انتظاره وتوقف تقدمه في مسار إقراره بسبب الحرب، قد يجلب شيئاً من الوضوح والتقدم الضروريين إلى المشهد الإعلامي.

(4) مؤسسة مهارات: تحديات التغطية الإعلامية للحرب الإسرائيلية على لبنان.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى بحوث أجراها **براين دولي**، عضو المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان، وهو منظمة حقوقية إقليمية، ويتخذُّ من لبنان مقرّاً له. وقد تم إعداد التقرير بدعم من مؤسسة مهارات، وهي منظمة تُعنى بحرية التعبير، مقرُّها العاصمة اللبنانية بيروت.

أجرى باحث مركز الخليج لحقوق الإنسان مقابلات مع محامين عاملين في مجال حقوق الإنسان وصحفيين ومنظمات إعلامية في لبنان خلال شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2024. وهدف التقرير الذي يحمل عنوان "قَصْفٌ مِن كُلِّ الجِهَات: الإعلامِيُّونَ تَحتَ النَّارِ في حَربِ لُبنَان"، إلى تقديم تحليل للمخاطر التي يواجهها الصحفيون المحليون والدوليون في لبنان، وإلى تقييم واقع ممارستهم حقَّهم في حرية التعبير بموجب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وانتهاءً بتقديم توصياتٍ لتعزيز حمايتهم.

تم إعداد هذا التقرير ضمن مشروع معنيٍّ بمنع الأزمات وإرساء الاستقرار وبناء السلام في لبنان، من خلال إنفاذ الحق في حرية التعبير. وهو مدعوم من قبل الشبكةِ الدوليَّةِ للدِّفاعِ عن حُريَّةِ التَّعبيرِ وتَعزيزِها (آيفِكس)، وكُلٌّ من مركز الخليج لحقوق الإنسان ومؤسسة مهارات أعضاء بها.

سياقُ التحدِّيات

تجيء الحرب مع ما لها من تأثير على حرية التعبير في سياق تحديات أخرى متداخلة وخطيرة تتعلق بحقوق الإنسان تواجه البلاد. تشمل هذه التحديات تدفق نحو 1.5 مليون لاجئ سوري منذ بدء الحرب الأهلية السورية عام 2011. تعاني البلاد منذ عام 2019 من أزمة مالية وصفها البنك الدولي بأنها واحدة من أسوأ الأزمات منذ القرن التاسع عشر. فقدت العملة المحلية 90 في المائة من قيمتها، وارتفعت معدلات الفقر مما يزيد قليلاً عن 30 في المئة في عام 2019 إلى أكثر من 78 في المائة في عام 2021. [5]

بعد مضي أكثر من أربع سنوات على تعرض العاصمة بيروت لانفجار كبير في منطقة المرفأ بالمدينة، في 4 أغسطس/آب 2020، وهو أحد أكبر الانفجارات غير النووية في التاريخ، لم تتم محاسبة أحد. كان الانفجار قد أسفر عن مقتل 218 شخصاً وإصابة 7000 ونزوح 300 ألف شخص. لقد كثرت التدخلات السياسية في سير التحقيق بالواقعة. [6]

(5) دياكونيا: الموقع الإلكتروني، صفحة لبنان.
(6) هيومان رايتس ووتش، لبنان: رسالة مشتركة – منظمات حقوقية وعائلات الضحايا يدعون إلى تحرك دولي بشأن قضية انفجار بيروت؛ و مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، لبنان: أحد خبراء الأمم المتحدة قلق من التدخل في تحقيق انفجار بيروت.

أمَّا الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على لبنان فإنها تجيء كذلك ضمن سياق اعتداءاتها واسعة النطاق على المدنيين والصحفيين في غزة. في سبتمبر/أيلول 2024، أشار خبراء الأمم المتحدة إلى، "استخدام إسرائيل للعنف المدمر ذاته الذي مارسته في غزة لدى عدوانها على لبنان، متذرّعةً بأن الغارات على المدنيين مبررة لأن عناصر حزب الله يختبئون بين ظهرانيهم ويستخدمون المدنيين دروعاً بشرية". [7]

أفادت الأمم المتحدة في تقريرها عن قطاع غزة، الذي يتناول الفترة من 01 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 و 30 أبريل/نيسان 2024 أنَّ غزة قد غدت "المكان الأكثر خطورة على وجه الأرض بالنسبة للصحفيين"، في تقريرٍ رُفع في أغسطس/آب 2024 إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أشارت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، آيرين خان، إلى أن، "العمليات العسكرية الإسرائيلية منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023 [قد جعلت هذا] الصراع الأكثر دموية للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في العالم أجمع خلال العقود الثلاثة الماضية." [8]

أشارت الأمم المتحدة أيضاً إلى أنه وفقاً للمعايير الدولية، "يحظى الصحفيون الذين يغطون الأحداث من مناطق الصراع بوضعٍ خاص في القانون الدولي الإنساني، إذ يُقرُّ بأنهم يُعدون فئة خاصة من المدنيين الذين يحتاجون إلى الحماية." [9] في لبنان، كما في غزة، فقد تعمدت القوات الإسرائيلية استهداف الصحفيين وقتلهم، وأخفقت الحماية الدولية في إنقاذهم.

لم تكن هذه المرة الأولى التي فيها طال عدوان القوات الإسرائيلية وسائل الإعلام في لبنان. في حرب عام 2006 التي استمرت 34 يوماً، قُتل اثنان من العاملين في مجال الإعلام في لبنان، وقُصفت مرافق إعلامية، وأُصيب عدد من المراسلين بنيران الجيش الإسرائيلي. [10]

---

(7) مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان: خبراء لدى الأمم المتحدة يعربون عن استيائهم من الصراع الإسرائيلي اللبناني، ويدينون التصعيد بشدة ويدعون إلى حماية المدنيين على الفور.

(8) تقرير مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان: تقرير نصف سنوي محدث حول حالة حقوق الإنسان في غزة، ووثيقة الأمم المتحدة رقم A/79/319، وموضوعها "الأخطار التي تهدد حرية التعبير على الصعيد العالمي من جراء النزاع في غزة".

(9) مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان: تقرير نصف سنوي محدث حول حالة حقوق الإنسان في غزة.

(10) قاعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبيانات القوانين والسياسات العالمية: الاعتداءات على الصحافة في عام 2006 – لبنان

النظريةُ والواقع

يُفترض أن يحظى الصحفيين في مناطق النزاع بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني وقواعده المتعارف عليها. تنص القاعدة رقم 34 من قواعد الجنة الدولية للصليب الأحمر على أنه، "يجب احترام وحماية الصحفيين المدنيين العاملين في مهام مهنية في مناطق نزاع مسلح ما داموا لا يقومون بدور مباشر في الأعمال العدائية."[11] فضلاً عن ذلك، تقضي الممارسات القائمة كذلك بوجوب حماية الصحفيين الذين يمارسون نشاطهم المهني فيما يتعلق بنزاع مسلح.

على سبيل المثال، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1996 جميع أطراف الصراع في أفغانستان إلى "ضمان سلامة" ممثلي وسائل الإعلام، ودعت أطراف الصراع في كوسوفو عام 1998 إلى الامتناع عن مضايقة الصحفيين أو ترهيبهم. [12] ينص إعلان الأمم المتحدة الصادر عام 1998 بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (المادة 11) على أن، "لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، الحق في الممارسة القانونية لحرفته أو مهنته أو حرفتها أو مهنتها." [13]

بيد أنَّ هذه الحماية كثيراً ما تقصر عن ضمان أمن الصحفيين، أو تمكينهم من ممارسة حقوقهم في حرية التعبير. إن الصحفيين الذين يواجهون المخاطر لدى عملهم على قضايا حقوق الإنسان إنما هم مدافعون عن حقوق الإنسان.

---

(11) قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، أنظر أيضاً اتفاقيات جنيف (1949)، التي توفر إطارًا قانونيًا لحماية الصحفيين العاملين في مناطق النزاع، وتقر بوضعهم باعتبارهم مدنيين لا يجوز استهدافهم. وتنص المادة 79 من البرتوكول الإضافي الأول (1977) على الآتي "يعد الصحفيون الذي يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصا مدنيين (...)". وعلى أنهم يحظون بالحماية ذاتها كشأن المدنيين في مناطق النزاع؛ وبالتالي فإن الاستهداف المباشر للصحفيين أو احتجازهم محظور.

12) قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني.

(13) مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان: الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

في التقرير الذي رفعه إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2020، أشار ميشيل فورست الذي كان يشغل يومئذ منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة إلى أن "حرية التعبير تكاد تكون معدومة بالنسبة إلى الصحفيين العاملين في العديد من مناطق الصراع... وأنَّ الصحفيين والمنافذ الإعلامية والجمعيات متأثرون بنحو خاص. فقد تم اعتقال العديد من الأفراد وتوجيه اتهامات إليهم بسبب إجرائهم مقابلات مع ممثلي جماعات مسلحة أو سفرهم إلى مناطق خاضعة لسيطرتها... أو تم استهدافهم بسبب قيامهم بتغطية إعلامية عُدَّت مما يقوض سمعة الدولة أو تضمنت انتقاداً للتدخلات العسكرية". [14]

لقد تعرض الصحفيون في لبنان إلى خطر "الضربات المزدوجة"، حيث يتم إتباع الهجوم الصاروخي بهجوم آخر يضرب نفس المواقع بُعيد الضربة الأولى، عندما يصل المسعفون وأوائل المستجيبين والصحفيون إلى الموقع. [15] تهدد مثل هذه الضربات وسائل الإعلام المستقلة في أماكن أخرى من العالم أيضاً. [16]

(14) المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع - تقرير المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

(15) مقالة صحيفة آيريش تايمز: "إنهم يقصفونهم بشكل مباشر": أطباء في لبنان يشعرون بقلق متزايد إزاء الضربات الجوية المزدوجة.

(16) موقع منصة كييف إندبندنت الأوكرانية المستقلة: تقارير تفيد بأن روسيا نفذت ما لا يقل عن 36 ضربة مزدوجة في أوكرانيا، مما أسفر عن مقتل أكثر من 100 شخص منذ عام 2022.

كما تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في لبنان من العاملين في القطاع الطبي إلى الهجوم، على الرغم من كونهم من الفئات التي ينبغي أن تكون مشمولة بالحماية بموجب القانون الدولي. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن 47% من الهجمات التي طالت المرافق الصحية في لبنان في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى نوفمبر/ شرين الثاني 2024 - وعددها 65 ضربة من أصل 137 -قد أسفر عن مقتل عامل في القطاع الطبي أو مريض واحد على الأقل، وهي، "نسبة أعلى من مثيلاتها ضمن أي صراع قائم اليوم في مختلف أنحاء العالم - حيث تسبب نحو نصف الهجمات على المرافق الصحية في وفاة عامل في القطاع الطبي." [17]

لقد شملت الهجمات العسكرية الإسرائيلية على العاملين في القطاع الطبي والمرافق الصحية قصف المسعفين في مركز للدفاع المدني بوسط بيروت في 03 أكتوبر/تشرين الأول 2024، وعلى سيارة إسعاف ومستشفى في جنوب لبنان في 04 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، الأمر الذي أدى إلى مقتل 14 مسعفاً. [18]

وفقاً لوزارة الصحة العامة اللبنانية، فقد أسفرت الهجمات الإسرائيلية حتى 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 عن مقتل عدد لا يقل عن 208 من العاملين في القطاع الصحي وإصابة 311 آخرين في مختلف أنحاء لبنان في العام السابق. [19]

(17) منظمة الصحة العالمية: لبنان: صراع مدمّر للرعاية الصحية بوجه خاص.
(18) هيومن رايتس ووتش: لبنان: الهجمات الإسرائيلية على المُسعفين جرائم حرب مفترضة.
(19) الجزيرة: مسح للاعتداءات الإسرائيلية على النظام الصحي في لبنان.

ليس ثمة مكانٌ آمن

وفقاً لكل من مؤسسة مهارات ومؤسسة سمير قصير، وهما منظمتان لبنانيتان تعملان من أجل تعزيز حرية التعبير، فقد أسفرت هجمات القوات الإسرائيلية على وسائل الإعلام في لبنان، التي بدأت في 08 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، عن مقتل ما لا يقل عن اثني عشر صحفياً في البلاد. [20]

قُتل ثلاثة أشخاص من جرَّاء الهجوم الإسرائيلي المتعمد على مقر إقامة الصحفيين في حاصبيا في الساعة 3:19 من صباح يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول 2024. وقد قُتل كل من مصور قناة الميادين غسان نجار، ومهندس البث محمد رضا، ومصور قناة المنار وسام قاسم، كما لحقت إصابات بآخرين كثر في مكان من المعلوم أنه مخصص للصحفيين.

كانت طائرة إسرائيلية قد أطلقت صاروخين على المسكن الذي كانوا يقيمون فيه، الأمر الذي أدى إلى مقتلهم وإصابة ثلاثة صحفيين آخرين أثناء نومهم. يُذكر أنه لم يكن ثمة قتال في المنطقة في ذلك الوقت أو قبل الغارة. [21]

كان المراسلون قد استخدموا بيوت الضيافة تلك مقراً لإقامتهم لمدة 23 يوماً، وكانوا يقودون سيارات تحمل علامة "صحافة"، وارتدوا السترات الواقية والخوذات التي تحمل كذلك علامة "صحافة".

(20) مؤسسة مهارات: حرب بلا خطوط حمراء: تهديدات ومخاطر تواجه الصحفيين في لبنان.
(21) صحيفة الغارديان: إسرائيل تستخدم أسلحة أميركية في غارة قتلت صحفيين.

لقد نشرت المقررة الخاصة للأمم المتحدة آيرين خان في أعقاب الهجمات تعليقاً على منصة إكس، واصفة عمليات القتل تلك بأنها "#جريمة حرب أخرى ضد #الصحفيين." [22]

يرصد مركز سكايز للحريات الإعلامية والثقافية التابع لمؤسسة سمير قصير، ومقره لبنان، الانتهاكات التي تنال من حرية الصحافة والثقافة، ويدافع عن حقوق الصحفيين وغيرهم، ويناصر حرية التعبير.

أورد مركز سكايز، بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن غارة حاصبيا، تفاصيل عن مقتل عشرة إعلاميين آخرين من جراء غارات إسرائيلية. [23] ويبلغ أيضًا عن المخاطر التي يواجهها الإعلاميون الدوليون الذين يقومون بتغطية وقائع الحرب، ومن ذلك نجاة فريق موقع أفتونبلاديت السويدي من غارة جوية بالقرب من مستشفى الزهراء في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2024. كما يصف الكيفية التي بها عمد أعضاء في أحزاب سياسية لبنانية أو بعض مؤيديها إلى القيام "بتعديات خطيرة ضد طواقم إعلامية تغطي الأحداث" طوال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2024. [24]

شمل ذلك المضايقات والضرب وعرقلة العمل الإعلامي. تعرض أعضاء فريق في تي إم نيوز البلجيكي إلى إصابات خطيرة - حيث أصيب المراسل روبن راماكرز بكسور في الوجه، وأصيب المصور ستين دي سميت برصاصة في ساقه في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2024. كما تم استهداف إعلاميين آخرين، بمن فيهم عاملون في القناة الإيطالية تي جي 3، وقناة العربية وشبكة الجزيرة وإم تي في.

(22) منصة إكس: منشور المقررة الخاصة للأمم المتحدة.
(23) مركز سكايز: الانتهاكات بالأرقام
(24) مركز سكايز: انتهاكات حرية التعبير في بلاد الشام – أكتوبر/تشرين الأول 2024.

احتجز مسلحون شبان المصور المستقل بيار مزنر وسلَّموه إلى المخابرات العسكرية؛ وتم استجوابه ثم أُطلق سراحه في اليوم التالي، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2024. [25]

بعد أسابيع من التهديدات، في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، تعرض الصحفي المستقل نبيل مملوك، ويكتب في النهار ووسائل إعلام أخرى، إلى اعتداء جسدي في صور من قبل مجموعة من الرجال فيما يبدو أنه اعتداء مخطط له. وقد ذُكر أنه تعرض للضرب، وأطلقت عيارات نارية داخل صيدلية والده، حيث كان يعمل في ذلك الوقت. تم ربط الحادثة بتحديث إخباري كان مملوك قد نشره على مجموعته على واتساب المسمَّاة صور نيوز، محذراً الأهالي من سقوط طائرة مسيرة إسرائيلية، وحاثاً إياهم على تجنب التجهر في الموقع حفاظاً على سلامتهم. [26]

خلال الفترة من 80 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و20 ديسمبر/كانون الأول 2024، رصد عدَّاد انتهاكات سكايز تفاصيل 122 انتهاكاً للحريات الإعلامية والثقافية في لبنان، بما في ذلك 38 انتهاكاً استهدف النساء. يتنوع الجُناة، إذ من بينهم الجيش الإسرائيلي، والسلطات اللبنانية، وأعضاء الأحزاب السياسية. تشمل الانتهاكات التهديدات، والاعتداءات الجسدية، والاحتجاز، والقرصنة، والتشهير، والدعاوى القضائية، والاستجواب تحت الإكراه. [27]

(25) المصدر السابق.
(26) مركز سكايز: التحريض بواسطة الإنترنت، عواقب حقيقية على الصحفيين في لبنان
(27) مركز سكايز: الانتهاكات بالأرقام

الهجماتُ عبر الإنترنت

أبلغ صحفيون وعاملون في مجال الإعلام عن تعرضهم إلى المضايقات والهجمات المستمرة بواسطة الإنترنت على نحو يتعلق بعملهم، مع اتهاماتٍ رمَتهم بالتحيز والخيانة. كان آخرون ضحايا لحسابات زائفة على وسائل التواصل الاجتماعي. كما كان الكثير من تلك الإساءات ذا صلة بالنوع الاجتماعي.

تصوير: علياء منصور، سكايز

أفاد مركز سكايز أنه في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2024، اعتقل جهاز أمن الدولة اللبناني عليا منصور، نائب رئيس تحرير موقع ناو ليبانون من منزلها. كان الأمر القضائي ضدها مستنداً إلى منشورات حساب زائف على وسائل التواصل الاجتماعي، استخدم صورة منصور في معرض الرد على شخصية عامة إسرائيلية.[28]

(28) مركز سكايز: التحريض بواسطة الإنترنت، عواقب حقيقية على الصحفيين في لبنان.

وقد تم إطلاق سراحها بعد ساعات، غير أنَّ أجهزتها الإلكترونية وجواز سفرها ظلت قيد المصادرة. بُغية التصدي للمعلومات المضللة، فقد نشرت لقطة شاشة لحسابها الموثَّق لتبيان أنَّ الحساب المعني لا يخصها. [29]

بعد يومين من ذلك، نشرت الصحفية **ديما صادق** على منصة إكس (تويتر سابقًا) أنها وأطفالها تلقوا تهديدات يومية بالقتل بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي وعلى رقم هاتفها الخاص. ربطت صادق هذه التهديدات مباشرة بآرائها السياسية، التي تعمد إلى التعبير عنها بانتظام على المنصة. [30]

كانت صادق واحدة من أربعة صحفيين لبنانيين وردت تقارير عن استهدافهم بحملة تشهير قبل عام، إلى جانب ليال الاختيار، **ورامي نعيم، ونديم قطيش**. [31]

بحسب ما أوردته مؤسسة مهارات، فقد أصدرت القاضية المنفردة الجزائية في بيروت حكماً بحق الصحفية صادق في 10 يوليو/تموز 2023، قضى بسجنها عاماً وبغرامة قدرها 110 ملايين ليرة لبنانية (نحو 1200 دولار أمريكي) بسبب اتهامات تتعلق بالقدح والذم والتحقير، بالإضافة إلى "نشر أخبار كاذبة" و "إثارة النعرات المذهبية والعنصرية"، وذلك بعد انتقادها أعضاء حزب سياسي على منصة إكس. [32]

(29) المصدر السابق.
(30) مركز سكايز: التحريض بواسطة الإنترنت، عواقب حقيقية على الصحفيين في لبنان.
(31) مركز سكايز: حسابات مؤيدة لحزب الله تشن حملة تشهير رقمية ضد الصحفيين اللبنانيين.
(32) مؤسسة مهارات: مهارات تعتبر الحكم القضائي بحبس الإعلامية ديما صادق مؤشراً خطيراً لتراجع حرية التعبير والإعلام

ذكر 71% من المراسلات اللواتي يغطين أنباء الحرب، ممن استطلعت مؤسسة مهارات آراءهن في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أنهن يتعرضن إلى العنف بواسطة الإنترنت. أفادت 52% منهن أن لما يواجهنه من العنف بواسطة الإنترنت تأثير على صحتهن العقلية. لم تكن معظم المستجيبات على دراية بالقوانين أو السياسات التي من شأنها حمايتهن من العنف بواسطة الإنترنت.

ذكر 71% من المراسلات اللواتي يغطين أنباء الحرب، ممن استطلعت مؤسسة مهارات آراءهن في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أنهن يتعرضن إلى العنف بواسطة الإنترنت. أفادت 52% منهن أن لما يواجهنه من العنف بواسطة الإنترنت تأثير على صحتهن العقلية. لم تكن معظم المستجيبات على دراية بالقوانين أو السياسات التي من شأنها حمايتهن من العنف بواسطة الإنترنت.

أخبرت صحفية يمنية مركز الخليج لحقوق الإنسان بإنها تتعرض باستمرار إلى تعديات ذات صلة بالنوع الاجتماعي بواسطة الإنترنت، كما اتُهمت بأنها "عميلة أجنبية".[33]

يشكو المحامون العاملون في مجال حقوق الإنسان بدورهم من القوانين الملتبسة التي تحكم المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، دون أن يكون ثمة قواعد واضحة بشأن ما هو مسموح به. يقول محامو الهجرة إنهم غدَوا مستهدفين بالإساءة من قبل العامة بسبب قيامهم بتقديم العون إلى الأجانب بدلاً من اللبنانيين. كما أشاروا إلى أن القضاة يتعرضون للترهيب بواسطة الإنترنت، مع نشر تفاصيل تتعلق بحياتهم الشخصية وأُسرهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

(33) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع صحفية يمنية، ديسمبر/كانون الأول 2024.

تحدياتٌ أُخرى في زمن الحرب

لقد فقد بعض الصحفيين بعض ذويهم المقربين من جراء الهجمات، غير أنهم واصلوا عملهم في تغطية وقائع الحرب. بقي بعض الصحفيين في مناطقهم وسط القصف والدمار الشديدين، على الرغم من النقص في الملابس والمعدات الواقية.

في تقرير مؤسسة مهارات "حرب بلا خطوط حمراء: تهديدات ومخاطر تواجه الصحفيين في لبنان"، ورد أنَّ الصحفية فالنتين نسر قالت إنه خلال الصراع، "لم يكن ثمة معدات وقائية على الإطلاق. لقد طالبنا مراراً بالحصول على معدات السلامة، لكن دون أي استجابة. إن الافتقاد إلى معدات الحماية والشارات التي تعرِّف بهويتنا كصحفيين يعرضنا إلى التهديدات والمخاطر، وبخاصة عند التوجه إلى الميدان لتغطية الأحداث." [34]

لقد ذكر العديد من المنظمات الإعلامية النقص الجسيم في معدات الحماية المتاحة للصحفيين، ذلك أنَّ البيروقراطية الحكومية منعت دخول تلك المعدات إلى البلاد أو تسببت في تأخير كبير في موعد الحصول عليها. [35] بيَّنت **كريستيل الحايك** من مؤسسة سمير قصير لمركز الخليج لحقوق الإنسان أنه في أكتوبر/تشرين الأول 2023، لم يكن متاحاً إلا عشر سترات من المقاس الصغير وخوذة واحدة في مكتب مؤسسة سمير قصير. كشأن منظمات إعلامية أخرى، فقد قامت المؤسسة بإعارة معداتها بالمجان إلى العاملين في مجال الإعلام،

(34) مؤسسة مهارات: حرب بلا خطوط حمراء: تهديدات ومخاطر تواجه الصحفيين في لبنان
(35) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع كريستيل الحايك ، ديسمبر/كانون الأول 2024.

ولكن لم يكن يوجد منها ما يكفي الجميع. اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2024، وصل عدد صغير من الخوذات (خمس خوذات) والسترات (ست سترات) إلى البلاد، وأما الشحنة التي تم طلبها في فبراير/شباط 2024، فلا تزال عالقة في الإجراءات الإدارية.

قالت رُلى مخايل، المديرة التنفيذية لمؤسسة مهارات، في معرض حديث عن أهمية حماية الصحفيين، "في ظل غياب إجراءات الحماية الكافية، يبقى الصحفي اللبناني عرضة للخطر أثناء قيامه بواجبه المهني. إنَّ استمرار استهداف الصحفيين يُظهر الحاجة الملحة لتحرك دولي يوفر لهم الظروف اللازمة للعمل بأمان، فمهنة الصحافة ليست فقط حقاً، بل إنَّ حمايتها واجبة على كافة الدول التي عليها ضمان تحييد الصحفيين الذين يغطون الحرب لاستمرار نقل الحقيقة." [36]

يقول بعض الصحفيين إن استصدار بطاقة صحفية، وهو أمر لا بد منه للتمكن من الوصول إلى العديد من المناطق، كثيراً ما يكون عملية صعبة تشوبها البيروقراطية، إذ لا يقتصر الأمر على ضرورة اعتراف الحكومة وحسب باستحقاق مقدِّم الطلب، ويتحتم عليه فوق ذلك أن ينال موافقة الجماعات السياسية الأخرى التي تسيطر على المناطق.

كما غدا بعض الصحفيين في لبنان بلا مأوى من جراء القصف، بل إنَّ بعضهم عانى من ذلك غيرَ مرة، الأمر الذي اضطرهم إلى العمل من مركباتهم، أو العيش في مساكن مكتظة مع أكثر من عشرة أشخاص آخرين. لقد أصبح إيجاد السكن بالنسبة إلى العديد من الصحفيين يمثل أولوية قصوى.

(36) مؤسسة مهارات: حرب بلا خطوط حمراء: تهديدات ومخاطر تواجه الصحفيين في لبنان

الضغوطُ المالية

حتى قبل الحرب، كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعديد من الصحفيين في لبنان يتسم بالهشاشة البالغة، ولم تكن مهنة الصحفي تكفل له الأمان الوظيفي إلا قليلاً. لقد بيَّن استطلاع أجرته مؤسسة سمير قصير عام 2022 أن أكثر من ثلث الصحفيين المستجيبين قالوا إنهم يعتمدون على عقود شفوية مع أصحاب العمل. وقال أكثر من 70% إنهم اضطروا إلى العمل في عدة وظائف، في حين ذكر أكثر من 80% أنهم يضطرون إلى دفع تكاليف الهاتف والاتصال بالإنترنت بأنفسهم. كشفت دراسة أجرتها مؤسسة سمير قصير في العام التالي أن المصورين الصحفيين في البلاد كانوا عُرضة بشكل خاص لممارسات التوظيف السيئة. [37]

فضلاً عن ذلك، تبيَّن بعد دراسة أُجريت عام 2023، شملت 88 صحفياً يعمل في لبنان أن أياً منهم لم يتمكن من إطلاع معدّي الدراسة على صورة من بوليصة التأمين الخاصة به؛ وذاك أن معظم هؤلاء لم يكونوا مشمولين بالتأمين، وكان الآخرون مترددين في طلبها من رب العمل بالهيئة الإعلامية التي توظفهم. [38]

أخبر أحد الصحفيين المستقلين مركز الخليج لحقوق الإنسان بأن الممارسة المتعارف عليها هي أن المحررين، "لا يقبلون القطعة الإخبارية إلى أن ينجزها الصحفي - ويعني هذا أن على الصحفي المستقل أن يتحمل مخاطر البحث في القضية، ويكون هذا في وسط قد يبدي العداء أحياناً، دون ضمان بتقاضي أتعاب نظير هذا العمل." قال أيضاً إن هذه الترتيبات تدفع بالصحفيين المستقلين إلى مجازفاتٍ غير ضرورية وتبني، "ما يشبه عقلية راعي البقر، الأمر الذي يجعل الصحفيين المستقلين مكشوفين بنحو خطر." [39]

(37) سكايز ميديا: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للصحفيين في لبنان، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمصورين الصحفيين في لبنان.
(38) سكايز ميديا: شمول الصحفيين بالتأمين في لبنان
(39) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع صحفي مستقل، ديسمبر/كانون الأول 2024.

شواغلُ تتعلق بالصحة العقلية

أشار العديد من الصحفيين والمنظمات الإعلامية التي تدعمهم إلى شؤون الصحة العقلية باعتبارها من بين المشاكل الرئيسية التي تواجه الصحفيين. ويساهم الخوف المستمر من الهجمات القاتلة، والعداء من قبل السكان المحليين، في ظهور مشاكل نفسية واجتماعية بالغة الخطورة.

يقدم عدد من منظمات الدعم المختلفة الآن الدعم في مجال الصحة العقلية، إما ضمن دورة تدريبية قياسية حول العمل في أوساط معادية، أو كجلسات فردية معمَّقة. بيَّنت نايلة عبد النور من مؤسسة سمير قصير لمركز الخليج لحقوق الإنسان أن، "الصحفيات أقل تردداً من نظرائهن الرجال في طلب المشورة والدعم بشأن هذه القضايا، لكن الأحوال في تبدُّل، فقد أصبح الرجال أكثر إقبالاً على التواصل في هذا الشأن." [40]

تُقدم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمات أخرى الدعم النفسي والاجتماعي إلى الصحفيين، ويقدر أن أكثر من 200 إعلامي تلقوا مساعدة من هذا القبيل، غير أنَّ الحاجة إلى التعامل مع الضغوط والصدمات المرتبطة بالحرب لا تزال كبيرة.

اشترك مركز مراسلون بلا حدود في بيروت مع مؤسسة مهارات لتقديم تدريب مخصص للصحفيين حول شؤون عامة تتعلق بالصحة العقلية.

أشار أحد الصحفيين المستقلين إلى أن الصحفيين في لبنان يبدون الكثير من الدعم فيما بينهم، وثمة شعور قوي باللُّحمة والتضامن. "هناك مجموعات على تطبيق واتساب للتواصل في حال واجه بعض الأشخاص مشاكل أو كانوا في حاجة إلى المساعدة – كما أنَّ بعض الصحفيين المخضرمين بالغو السخاء في تقديم التدريب والتوجيه بالمجان. إنَّ هذا يساعد كثيراً"، بحسب ما أخبر به مركز الخليج لحقوق الإنسان. [41]

بيَّنت نايلة عبد النور من مؤسسة سمير قصير لمركز الخليج لحقوق الإنسان أن، "الصحفيات أقل تردداً من نظرائهن الرجال في طلب المشورة والدعم بشأن هذه القضايا، لكن الأحوال في تبدُّل، فقد أصبح الرجال أكثر إقبالاً على التواصل في هذا الشأن."

(40) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع نايلة عبد النور، ديسمبر/كانون الأول 2024.
(41) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع صحفي مستقل، ديسمبر/كانون الأول 2024.

الصحفيون الأجانب يواجهون المخاطر

يُعتبر الصحفيون الأجانب ممن ما يزال وضعهم القانوني في لبنان غير مؤكد – ومعظم هؤلاء من بلدان أخرى في المنطقة – مستضعفين بنحو خاص. لقد فر بعضهم من وجه أنظمة استبدادية بعد أن تم سجنهم بسبب عملهم الصحفي، ووجدوا ملاذاً آمناً مؤقتاً في لبنان. بيد أنَّ وضعهم محفوف بالمخاطر، بل يبعث على اليأس، بينما ينتظرون آملين أن تقبل بهم دولة أخرى. روى العديد منهم قصصهم لباحث مركز الخليج لحقوق الإنسان.

وصفت إحدى الصحفيات المصريات المستقلات كيف فرّت من مصر عندما بدأت السلطات تعتقل بعض من يحيطون بها – أفراد من دائرتها السياسية المقربة وأصدقائها - وأدركت أن الأمر لا يعدو كونه مسألة وقت قبل أن يتم اعتقالها هي أيضاً، فكان أن فرَّت إلى لبنان. على الرغم من أنها تكتب بوصفها صحفية مستقلة، إلا أنها غير قادرة بحكم القانون على البقاء في لبنان، وتخشى أن يتم اعتقالها حال عودتها إلى مصر. لقد تقدمت بطلباتٍ إلى بلدان أخرى لقبولها، لكن، كما هي حال صحفيين آخرين ممن هم في وضع مماثل، فإن هذا المسار صعب ومجهد ومحبط.

أخبر أحد الصحفيين مركز الخليج لحقوق الإنسان أنه احتجز لمدة ستة أشهر في عام 2018 من قبل قوات الحوثيين في وطنه اليمن، ثم لمدة 20 يوماً آخر في عام 2022. أضاف أنه أطلق سراحه على أن يتوقف عن عمله الصحفي، وتم تهديده بالقتل إذا ما استأنف عمله.

لقد جاء الصحفي المذكور إلى لبنان في عام 2023، لكنه يخشى أن يكون معرَّضاً إلى خطر الاستهداف من قبل جماعات سياسية لبنانية قريبة من الحوثيين، ونادراً ما يغادر بيته. قال إنه يوشك على الانهيار العقلي، وتراوده كوابيس عن وقائع اعتقاله السابقة. لقد تقدم بطلب للانتقال إلى دول أخرى، لكنه لم يتلق رداً من أي منها.

قال صحفي مصري إنه قضى معظم السنوات التسع الماضية في المعتقلات والسجون، حيث تعرض إلى الإساءات والضرب والإخفاء من قبل السلطات المصرية، وما تزال دعاوى ضده قائمة أمام المحكمة. لقد بلغ لبنان في عام 2024، ويخشى من أن يتم اعتقاله مرة أخرى إذا عاد إلى مصر، لكنه لا يستطيع البقاء في لبنان بشكل قانوني. لقد أخبر مركز الخليج لحقوق الإنسان بأنه في حالة سيئة من ناحية الصحة البدنية والنفسية.

لاذ إلى لبنان في سنة 2023، صحفي مصري آخر كان قد سُجن وتعرض إلى التعذيب في مصر مراراً. لقد قال إنه كان يلتقط صوراً في بيروت في نوفمبر/ شرين الثاني 2024 عندما قبضت مجموعة سياسية عليه، وبعدها أصدرت المحكمة أمراً يقضي بمغادرته البلاد خلال 30 يوماً. يخشى أن تؤدي عودته إلى مصر لدخوله السجن مرة أخرى بشكل محقق. كان من المقرر أن يمثل لدى السلطات اللبنانية في منتصف ديسمبر/ كانون الأول 2024، وكان يخشى أن تصدر الأوامر بترحيله. كما أنه يحاول يائساً الحصول على ملجأ في بلد آخر.

مواجهة الدعاية السياسية

تؤدي وسائل الإعلام المستقلة وظيفة حيوية في سياقات الصراع التي تكثر فيها الشائعات والمعلومات المضللة، وتقدم معلومات أكثر توازناً وانضباطاً ودقة. بيد أن تمكن الصحفيين من أداء واجبهم على نحو سليم يقتضي تمكينهم من الوصول إلى المعلومات بأمان ودون التعرض إلى المخاطر الجسدية أو الترهيب.

وفقًا لتقرير مؤسسة مهارات "حرب بلا خطوط حمراء: تهديدات ومخاطر تواجه الصحفيين في لبنان"، فإنَّ العاملين في مجال الإعلام وآخرين كُثراً غالبًا ما يعانون من محددات الاتصال بالإنترنت وغيرها من خدمات البنية الأساسية الضرورية، على تهالكها. وذكر بعض الصحفيين أن وصولهم إلى الحقائق مقيد بشدة، حيث قال أحدهم: "لقد أصبحت المعلومات الآن مقتصرة على ما يدعيه الجيش الإسرائيلي وما يصدر عن حزب الله." [42]

أشار آخر في تقرير مؤسسة مهارات إلى أن، "إسرائيل تعتبر عدواً بموجب القانون اللبناني، ويحظر التواصل معها. ونحن نصنف كل ما يرد من معلومات نقلاً عن مصادر إسرائيلية على أنها ادعاءات، بالنظر إلى عدم قدرتنا على التحقق من صحتها. بالتالي، فإن مصدر المعلومات الوحيد لدينا هو حزب الله، بالإضافة إلى مصادر أخرى كالمنظمات الصحية، والصليب الأحمر، والدفاع المدني، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، والجيش اللبناني، التي يمكن أن تقدم معلوماتٍ محددةً حول أهداف بعينها أو تقييماً للأضرار الناجمة عن القصف. بطبيعة الحال، فإن هذا الكم المحدود من المصادر يجعل نقل الصورة الكاملة أمراً متعذراً." [43]

(42) مؤسسة مهارات: حرب بلا خطوط حمراء: تهديدات ومخاطر تواجه الصحفيين في لبنان
(43) المصدر السابق

إن تقييد الوصول إلى المعلومات يجعل الحصول على مصادر متعددة أمراً عسيراً على الصحفيين ، الأمر الذي يزيد التحقق من الأخبار الكاذبة والشائعات تعقيداً، وبخاصة بالنظر إلى انتشارها على وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات واتساب، وهذا بدوره يؤدي إلى الخوف والذعر والتحريض وخطاب الكراهية، وفقًا لما ورد في تقرير مؤسسة مهارات. (44)

بينما تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن، "لكلّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير،" فإنها تضيف أيضاً أن، "هذا الحق يشمل حرية ... التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود." (45) لقد أصبح الوصول إلى الإنترنت الآن أمراً حيوياً التلقي المعلومات.

أخبر عابد قطايا، من سمِكس، وهي منظمة معنية بالحقوق الرقمية، مركز الخليج لحقوق الإنسان أن الإنترنت، "لم تعد ترفًا وإنما ضرورة، وغدت بالنسبة إلى كثيرين أهم من الكهرباء - فهم يحتاجون الإنترنت لمعرفة أين يمكنهم الحصول على الطعام والماء، وكيفية الوصول إلى أماكن أكثر أمناً." (46)

قال قطايا أيضاً إن حرمان الناس من الإنترنت، "يجعلهم أكثر عُرضة للتضليل والشائعات، وأقرب إلى تصديق أي شيء يتم تداوله شفهياً، وبخاصة في زمن الحرب."

إنَّ الدعاية السياسية تزدهر في مثل هذا الفراغ الذي يخلو من الحقائق. في أكتوبر/تشرين الأول 2024، ذكر الخبير الأكاديمي والمختص بشؤون التضليل مارك أوين جونز بأن ثمة حملة تضليل واسعة النطاق يشهدها لبنان، وأنها يمكن أن تهدد استقرار البلاد. (47)

(44) المصدر السابق
(45) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
(46) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع عابد قطايا، ديسمبر/كانون الأول 2024.
(47) الموقع الإلكتروني لمارك أوين جونز

في أكتوبر/تشرين الأول 2023، أشار تقرير أوين جونز إلى ظهور لوحات إعلانية في جميع أنحاء لبنان تحمل شعار "لبنان لا يريد الحرب". على حين أن هذه الحملة تبدو محايدة في ظاهر الأمر، إلا أنها كانت جزءاً من حملة تكلّفت ملايين الدولارات مصممة لتصوير حزب الله، لا إسرائيل، باعتباره الخصم الرئيسي. ذكر أن "الحملة نُسبت إلى تحالف مجهول من "الشبان ورجال الأعمال اللبنانيين"، وحملت بعض اللوحات الإعلانية علامة One Peace Global (OPG)."[48]

لكن التحقيق قال إن OPG لم تكن إلا واجهة. لقد ادعت أن لها نشاطات في أوكرانيا وأفريقيا لكن لم يقم على ذلك أي دليل ملموس. كانت الحملة انعكاساً للدعاية السياسية الإسرائيلية المتعلقة بلبنان. على الرغم من أنه لا يُعرف من كان وراء الحملة، فإن التحقيق فيها قدّر أنها أنفقت ما لا يقل عن 1.2 مليون دولار أمريكي على آلاف الإعلانات.[49]

لقد كانت مجموعة أخرى سمَّت نفسها "شيعة ضد الحرب"، جزءًا من الشبكة ذاتها، واستهدفت الطائفة الشيعية في لبنان، سعياً إلى تأليبهم على حزب الله وحركة أمل.[50] اشترت هذه المجموعة إعلانات عبر المنصات، عامدةً إلى النيل من حزب الله لا من إسرائيل. بدا أن الحملات الأخرى ذات الصلة تستهدف الطوائف المسيحية في لبنان، لكن يبدو أن الأهداف الحقيقية إنما كانت جماعات اليمين واليمين المتطرف الغربية والأوروبية.

كما أوردت منظمة سمِكس في تقريرها الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 تفاصيل عن اتجاهات أخرى تبعث على القلق، بما في ذلك مخاوف الناس في لبنان من أن تتم مراقبتهم أو تعقبهم رقميًا. أشارت سمِكس إلى أن، "انتهاكات البيانات في الماضي عرّضت السكان إلى رسائل مسيئة، وأما الآن، فإنَّ إدارة المحتوى على منصات شركة ميتا تستهدف الأشخاص الذين يقومون بجمع التبرعات للنازحين."[51]

(48) المصدر السابق
(49) المصدر السابق
(50) المصدر السابق
(51) سمِكس: أخبار الحقوق الرقمية في زمن العدوان على لبنان.

أضافت سمِكس أن مكتب المساعدة التابع لها، "كان يتلقى باستمرار تقارير عن الرقابة وإدارة المحتوى على نحو غير منصف من قبل ميتا ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى. لقد تم بشكل جماعي تعطيل حسابات بعض مستخدمي تطبيق إنستغرام المرتبطة بتطبيق جو فَند مي المخصص لجمع التبرعات. تم تعليق حسابات آخرين."

قالت سمِكس إنه بسبب، "استخدام إسرائيل المستمر للمراقبة عالية التقنية للمدنيين،" فقد غدا الناس في لبنان، "قلقين بشكل متزايد بشأن استهدافهم،" وأن، "سكان جنوب لبنان يتلقون رسائل من أرقام غير معروفة على واتساب تتضمن معلومات شخصية، مثل أرقامهم ومكان إقامتهم." [52]

أضافت سمِكس أن مكتب المساعدة التابع لها، "كان يتلقى باستمرار تقارير عن الرقابة وإدارة المحتوى على نحو غير منصف من قبل ميتا ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى. لقد تم بشكل جماعي تعطيل حسابات بعض مستخدمي تطبيق إنستغرام المرتبطة بتطبيق جو فَند مي المخصص لجمع التبرعات. تم تعليق حسابات آخرين." [53]

(52) المصدر السابق
(53) المصدر السابق

قانون الإعلام

أفادت مؤسسة مهارات أن لجنة الإدارة والعدل النيابية عقدت اجتماعاً بتاريخ 09 يناير/كانون الثاني 2024، لمراجعة اقتراح قانون الإعلام على خلفية الملاحظات الواردة من وزارة الإعلام واليونسكو. بناءً على ذلك، فقد تم تشكيل لجنة فرعية برئاسة النائب جورج عقيص (حزب القوات اللبنانية) لبحث الاقتراح وتقديم تقرير. تضم اللجنة الفرعية في عضويتها النواب بلال عبدالله (الحزب التقدمي الاشتراكي)، حسين الحاج حسن (حزب الله)، فراس حمدان (مستقل)، أشرف بيضون (حركة أمل) (غير حاضر)، وزير الإعلام زياد المكاري، والخبير (النائب السابق) غسان مخيبر.

لقد دعا عقيص كلاً من مؤسسة مهارات وتجمع نقابة الصحافة البديلة للمشاركة في الجلسات ممثلين عن المجتمع المدني، من قبل، ودعا كذلك نقابة المحررين.

في 29 يناير/كانون الثاني 2024، حددت اللجنة الفرعية موضوعات جدول الأعمال التي سيتم تناولها بالترتيب، وهي أولاً: لهيئة التنظيمية؛ ثانياً: الجرائم وإجراءات المحاكمة؛ ثالثاً: إنشاء منافذ الإعلام والتراخيص والإخطارات؛ رابعاً: أمور أخرى؛ وخامساً: البث العام (مع مشروع قانون موازٍ سيتم إعداده).

عقدت اللجنة الفرعية أربعة عشر اجتماعاً حتى نهاية يوليو/ تموز وعلقت اجتماعاتها أثناء الحرب. كانت المناقشات تتقدم بشكل مُرضٍ.

لقد كان الإنجاز الرئيسي هو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إلغاء التجريم، الأمر الذي يعني إلغاء عقوبات السجن والاعتقالات الاحتياطية في القضايا المتعلقة بحرية التعبير، مع تفضيل إحالة القضايا إلى إجراءات المحكمة المدنية على غرار الجرائم المدنية. تم التوافق على تطبيق الإجراءات ذاتها على الصحفيين وأي شخص يعبر عن رأيه، وعلى أن يتم تطبيق الحماية على الأفعال لا على الأفراد. اقتصر الاستثناء من إلغاء التجريم على خطاب الكراهية.

تم تعريف "جرم" جديد بناءً على عناصر خطة عمل الرباط لتضييق نطاق التعريف.

كما تم الاتفاق على إضافة بند يضمن حماية مصادر الصحفيين، بما في ذلك حمايتهم من الوصول غير المصرح به إلى أجهزتهم، وإحالة القضايا الإعلامية إلى المحاكم المدنية، مع اعتماد إجراءات مختصرة.

ستقدم اللجنة الفرعية تقريرها إلى لجنة الإدارة والعدل، التي ستقوم بمراجعة ومناقشة قانون الإعلام قبل إحالته إلى الهيئة العامة لمجلس النواب للنظر فيه واتخاذ القرار النهائي.

الخاتمة والتوصيات

إن لبنان والمنطقة في حاجة إلى مشهد إعلامي أكثر استقلالية، يقدم معلومات على قدرٍ أكبر من التوازن والانضباط والتحقق. ويتطلب هذا أن يتمكن الصحفيون من الوصول إلى المعلومات بأمان، وأداء عملهم الصحفي دونما ضغوط غير مبررة.

على الرغم من أن الصحفيين يحظون بالحماية في أوقات الحرب من الوُجهة النظرية، إلا أن العديد منهم في لبنان قد دفع ثمناً باهظاً لتغطيتهم الأحداث، بما في ذلك الاستهداف المتعمد والقتل من قبل الجيش الإسرائيلي. كما أنهم يتعرضون إلى الاعتداءات والمضايقات والتهديدات بسبب الآراء التي يعبرون عنها والمعلومات التي ينشرونها.

تشتد ضرورة حماية وضمان سلامة الصحفيين وغيرهم ممن يمارسون حريتهم في التعبير بواسطة الآليات الوطنية والدولية.

التوصيات

بناءً على ما تقدَّم، فإنَّ مركز الخليج لحقوق الإنسان ومؤسسة مهارات يقدمان التوصيات التالية:

1. لا بد من محاسبة المسؤولين عن استهداف الصحفيين بالهجمات المباشرة، بما في ذلك القوات الإسرائيلية المسؤولة عن قتل الصحفيين في لبنان في عامي 2023 و2024، من خلال الآليات الدولية، بُغية وضع حد لقتل الصحفيين والإفلات من العقاب على تلك الفعلة؛

2. ينبغي أن تتم محاسبة المسؤولين عن استهداف الصحفيين بواسطة الإنترنت أو خارجها في لبنان، إما على الصعيد الوطني أو من خلال الآليات الدولية؛

3. ينبغي على السلطات اللبنانية أن تضمن السماح فوراً بإدخال معدات الحماية الشخصية للصحفيين إلى البلاد دون أي حواجز، وينبغي للمنظمات التي تدعم الصحفيين وكذلك المؤسسات الإعلامية أن تضمن توفير المعدات اللازمة للصحفيين؛

4. يجدر أن يتم التنويه بقدر الصحافة القائمة على الحقائق من قبل المسؤولين في الدولة اللبنانية والدول الأخرى بشكل منتظم؛

5. ينبغي على الدول الثالثة التعجيل بالنظر في طلبات الحصول على التأشيرة من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر في لبنان، والتعامل مع الأمر باعتباره مسألة ملحة؛

6. على المنظمات غير الحكومية وغيرها أن تقوم بتوسيع نطاق ما تتيحه من العون المهني النفسي والاجتماعي للعاملين في مجال الإعلام؛

7. يحسن بالمانحين توجيه التمويل إلى المنظمات الإعلامية المستقلة في لبنان بهدف تعزيز الصحافة القائمة على الحقائق في مواجهة حملات التضليل والدعاية؛

8. يجدر بقانون الإعلام أن يوفر حماية واضحة للصحفيين، وأن يقرَّ ضرورة تمكينهم من ممارسة مهنتهم دون ضغوط.

Gulf Centre for Human Rights

WWW.GC4HR.ORG